المحاضره الثالثه عشر (الدروس المستفاده من تجارب التنميه المحليه)

ثالثا : التنميه المحليه في الجزائر :

إن نظام الإدارة المحلية يأخذ أشكال متعددة من دولة لأخرى

ويمكن تعريفه بأنه : "تلك المناطق المحدودة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"،

وفي الجزائر فقد تجسد هذا النظام في مستويين هما الولاية والبلدية وهو ما أطلق عليه مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة.

وتعرف الولاية بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر على مطامح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة ،

أما البلدية فقد عرفها قانون ٩٠-٠٨ المؤرخ في ٩٠/٠٤/٠٧ (م) في مادته الأولى بأنها : الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتحدث بموجب قانون.

لقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية

حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من ٨٤ إلى ١٠٨ من القانون ٩٠-٠٨ حيث ندرك الحقل الواسع لتدخلها.

لقد بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (١٩٦٧-١٩٦٩م)

حيث تم إلى جانبه إقرار ٨ برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى٨ ولايات شمالية تم تطورت إلى ١٨ برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة ١٩٧٤م

الذي رفع عدد الولايات من ١٥ الى٣١ ولاية لأن ١٠ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة .

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (١٩٧٠-١٩٧٤م)

حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات)

وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤-١٩٧٧م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعداداً و تسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية **PCD** إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة **PSD**،

التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات

ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية :

- تدخل الدولة.
- المشاركة الشعبية.
- التخطيط.
- الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين).
- الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية للمجتمعات المحلية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانيات الدولية
- العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية.

في ٢٠٠٦ تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية (التجديد الريفي)

وفي سنة ٢٠٠٨ تم مواصلة المسار من خلال إستراتيجية تجديد الاقتصاد الزراعي

حيث تهدف هذه الاستراتيجية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، باعتبارها خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة إلى خلق مناصب شغل دائمة وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وترتكز هذه الخطة على خمسة محاور رئيسية هي :

- ترقية بيئة تحفيزية للمستثمرات الفلاحية والمتعاملين في مجال الصناعات الغذائية وتعزيز سياسة دعم موائمة.
- تطوير أدوات التنظيم سيما من خلال نظام تعديل المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وتأمين منتجي الثروات (في مجال الفلاحة وتربية المواشي والصناعات الغذائية).
- وضع عشرة برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة بـ: الحبوب، الحليب، البطاطا، الزيت والتمور، واللحوم الحمراء والبيضاء، والاقتصاد في الماء، وإنشاء الأقطاب الزراعية المكملة.
- إدخال عنصر الشباب بين مستغلي المستثمرات الفلاحية وتعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التكوين والبحث وتعميمهما.
- عصرنة الإدارة الفلاحية وتعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية (إدارة الغابات، الخدمات البيطرية، خدمات الصحة النباتية، منح العلامات التجارية...).

وفي الوقت ذاته، بادر قطاع الزراعة والتنمية الريفية بإبرام نوعين من عقود الأداء في كل ولاية

أحدهما ذي صلة بالجانب الزراعي ويتعلق بتجديد الاقتصاد الزراعي (عشرة برامج)

أما الثاني فهو ذي صلة بالتجديد الريفي ويتعلق بالسياسة التجديد الريفي (١٢٠٠٠ مشروع جواري للتنمية الريفية المتكاملة)

وستسري هذه العقود الممتدة على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ اعتبارا من الموسم الفلاحي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

يرمي برنامج دعم التجديد الريفي من أربع برامج موحدة :

- عصرنة القرى بتحسين شروط الحياة في البيوت الريفية.

- تنويع النشاطات الاقتصادية.
- الحفاظ وتثمين الموارد الطبيعية.
- حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي.

رابعا : الدروس المستفادة من تجارب التنمية المحليه في بعض الدول العربية :

كشفت تجارب تنمية المجتمعات المحلية في بعض الدول العربية أن هناك تفاوتاً بين الجهات المتدخلة في تنفيذ هذه التجارب ، وأن هناك نقصاً حاداً في الأدبيات، سيما المراجع وكتيبات التطبيق العملي الصادرة باللغة العربية التي تشمل مختلف مراحل العمل لتحقيق التنمية المحلية. وأيضاً أن ثمة نقصاً كبيراً في عدد الكوادر المهيأة للتدخل في إدارة برامج ومشاريع التنمية المحلية، كما أن الخبرات المتوفرة بشأن منهج هذه التنمية وآلياتها التنظيمية والفنية هي خبرات محدودة. وهو الأمر الذي يتعارض مع كفاءة إدارة البرامج والمشاريع التي تكتسب أهمية مضاعفة بالنسبة لبرامج ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية نظراً لما تستلزمه من منهج متعدد ومتداخل التخصصات للاضطلاع بأنشطة متنوعة وأهداف متداخلة تبعاً لتنوع مسائل التنمية المحلية والتأثير المتبادل بين عواملها المختلفة ومستوياتها المتعددة.

ومن خلال العرض السابق لتجارب التنمية المحلية في بعض الدول العربية، يمكن تحديد مجموعة من النقاط التي تعتبر من أهم مقومات نجاح خطط تطوير التنمية المحلية ببعض الدول العربية وهي :

١. أهمية أن تكون تنمية المجتمعات المحلية نابعة من سكان تلك المناطق ، ولابد من مشاركتهم مع الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة في خطة تطوير المناطق التي يقطنون بها بدءاً من تحديد حاجاتهم وحتى تقويم تلك الخطة.

٢. إن التركيز على البنية التحتية فقط في مشروعات تنمية المجتمع المحلي لن يحقق النجاح المطلوب لها ، لذلك لابد من التركيز على التنمية الإنسانية في خطة تنمية المجتمع المحلي.

٣. ضرورة أن تبدأ وتنتهي خطة تنمية المجتمع المحلي بقيادة مجتمعية من سكان المجتمع المحلي تتولى شئونها.

٤. أهمية دراسة المجتمع المحلي دراسة علمية قبل البدء في مشروعات التنمية.

٥. ضرورة البحث عن جهات مانحة تسهم في مشروعات تنمية المجتمع المحلي ، وأهمية تنوع مصادر التمويل لأنه من الصعب أن تتحمل الحكومة أو المواطنين وحدهم تكاليف مشروعات التنمية

٦. في حالة الإزالة وإعادة التوطين بالنسبة لتطوير الأحياء الفقيرة ، لابد من توفير المأوى المناسب للسكان حتى تنتهي الإزالة ، وأن يراعى العدالة عند إعادة توطينهم.

وتشير الأدلة الأخيرة التي جمعها برنامج الموئل من ٤٤ دولة ناجحة في هذا المجال تطوير الأحياء الفقيرة (العشوائيات) إلى أن عمليات الحد من الأحياء الفقيرة تتطلب تنفيذ مجموعة تتكون من خمسة منهجيات محددة ومتكاملة هي :

١. رفع مستويات الوعي والمساندة.

٢. وجود الالتزام السياسي على المدى البعيد.

٣. تنفيذ الإصلاحات السياسية وتعزيز المؤسسات.

٤. تنفيذ عمليات التطبيق والرصد .

٥. توسعة نطاق المشاريع المحلية الناجحة.

كما أنه من خلال استعراض تجارب التنمية المحلية في بعض الدول العربية ، تبين أيضاً أهمية وجود إطار متكامل لخطة تنموية موحدة للمحافظة (المنطقة) يشارك فيها أطراف المجتمع المحلي ، وتعبر مشروعاتها عن مصالح وطموحات هذا المجتمع في المدينة والقرية والمحافظة (المنطقة) ، ويعتمد مفهوم المشاركة المجتمعية على الأسس التالية :

١/ التخطيط من أسفل :

أي أن عملية إعداد خطة التنمية المحلية تبدأ من مستوى القرية والحي والمدينة ، ذلك باعتبار أن هذا المستوى هو الأقدر على تحديد مشاكله ، وهو القادر أيضاً على ابتكار الحلول في إطار المحددات القائمة والإمكانات المتاحة.

٢/ جماعية العملية التخطيطية :

من خلال تفاعل أطراف المجتمع المحلي ذات العلاقة .

٣/ المعايشة المكثفة للواقع المحلي :

لتحقيق أقصى قدر من التعرف والفهم بخصوصية هذا الواقع بإمكاناته ومعطياته.

٤/ ديمقراطية العملية التخطيطية :

بمعنى أن عملية تقدير الاحتياجات وتحديد المشروعات وترتيب أولويات تحظى بأقصى قدر من المشاركة من المجتمع المحلي وبحيث تجسد الخطة التنموية في النهاية احتياجات هذا المجتمع وبصورة متوازنة لمصالح جماعاته المختلفة.

اسئلة المحاضره الثالثه عشر

السؤال الاول : (يمكننا تحديد أهم مقومات نجاح خطط تطوير التنمية المحلية من خلال الاطلاع على تجارب التنمية المحلية في بعض الدول العربية) اشرحي العبارة السابقه بالتفصيل ؟